التجديد
مجلة فكرية نصف سنوية محكمة
العدد العشرون
أغسطس 2006م
رجب 1427هـ
المجلد العاشر

أختر زيتي بنت عبد العزيز
ومحمد الطاهر الميساوي*

ندوة عالمية عن الفقه الإسلامي وتحديات القرن الحادي والعشرين

مقاصد الشريعة وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة

14–16 رجب 1427/8–10 أغسطس 2006

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

تقديم عام

نظم قسم الفقه وأصول الفقه (كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية) بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بالتعاون مع المعهد العالمي لوحدة الأمة بالجامعة نفسها ندوة عالمية عن مقاصد الشريعة لعلها الأولى من نوعها، من حيث طبيعة موضوعها وتنوع المشاركين فيها. وقد حدد المنظمون أهداف الندوة في ثلاثة أمور:

1. استكشاف الأبعاد النظرية والعملية لفكرة المقاصد وصلاحيتها قاعدة لتطوير منهجية متكاملة لدراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية خصوصا والتعامل مع قضايا المعرفة عموما.
2. إذكاء روح الاجتهاد في البحث العلمي في الأوساط الفكرية والجامعية

* يعمل الكاتبان برتبة أستاذ مساعد في قسم الفقه وأصول الفقه بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية – الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الإسلامية.

3. دراسة المقتضيات العملية للفهم المقاصدي للشريعة في مجال الفتوى ووضع السياسات والإصلاح القانوني والتشريعي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

ولتحقيق الأهداف المذكورة تم تحديد المحاور الآتية:

1. أهمية مقاصد الشريعة في تطور التشريع الإسلامي.
2. الوضع الراهن لدراسة المقاصد في الموسسات التعليمية (الجامعات والمعاهد العليا).
3. تفعيل مقاصد الشريعة في معالجة القضايا المعاصرة للأمة.
4. علاقة مقاصد الشريعة بالعلوم الإسلامية المختلفة.
5. توظيف مقاصد الشريعة لتوجيه دراسة العلوم (الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والتطبيقية).
6. مقاصد الشريعة كإطار ووسيلة للإصلاح والتجديد في المجتمعات الإسلامية.
7. مقاصد الشريعة وأثرها في إبراز الأبعاد الحضارية للإسلام.
8. مقاصد الشريعة وفكرة الإسلام الحضاري في ماليزيا.
9. أهمية مقاصد الشريعة لتطوير الآليات المالية والمصرفية الإسلامية.
10. مقاصد الشريعة أساسا ومنطلقا لتحقيق وحدة الأمة الإسلامية.

تمكن ثلاثة وتسعون (93) من الأشخاص الذين أرسلوا ملخصات (وقد زاد عددهم عن 150) من كتابة بحوثهم وتسليمها في الموعد المحدد. وقد شارك في الندوة خلال انعقادها ما يزيد عن مائتين وأربعين (240) مشاركا من الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية الإسلامية في إيران والسودان وفرنسا وفلسطين وكندا والكويت وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. أما اللغات التي جرى اعتمادها في الندوة كتابة وعرضا فكانت العربية (سبعة وخمسون بحثا) والإنجليزية

(ثمانية وعشرون بحثا) والملايوية (ثمانية بحوث). يمكن تصنيف البحوث الثلاثة والتسعون التي في الندوة على النحو الآتي:

- ثلاثة وثلاثون بحثا تناولت مسائل معرفية ومنهجية وتاريخية تتصل بالمقاصد.
- ثمانية بحوث عالجت مسائل الإصلاح والتجديد والوحدة الإسلامية في ضوء مقاصد الشريعة.
- خمسة عشرة بحثا تناولت مسائل ذات علاقة بالمعاملات الاقتصادية والمالية.
- سبعة بحوث دارت حول مسائل تتعلق بالسياسة الشرعية والحكم والعلاقات الدولية.
- سبعة بحوث تناولت مسائل تهم الأسرة وما يتصل بها من جوانب قانونية.
- عشرة بحوث ناقشت قضايا تتصل بالعلم والتقانة والبيئة.
- أما بقية البحوث فتناولت مسائل تتصل بتدريس مقاصد الشريعة في الجامعات والمعاهد العليا، وعلاقتها بقضايا اللغة، إلخ.

قضايا وأفكار طرحت في الندوة

افتتح الندوة وزير الدولة بمجلس الوزراء الماليزي الدكتور عبد الله محمد زين بكلمة ضافية أكد فيها أهمية الدراسات العلمية والمنهجية من أجل تنوير المسلمين وغير المسلمين على حد سواء وتثقيفهم بشأن الغايات الكبرى والمثل السامية للتعاليم الإسلامية كما تجسدها مقاصد الشريعة. وفي هذا الصدد دعا الوزير إلى ضرورة إجراء بحوث دقيقة لبيان السبل التي يمكن من خلالها أن توفر فكرة المقاصد الشرعية إطارا مناسبا لصياغة السياسات ووضع الخطط الكفيلة بتمكين المسلمين من استئناف نهضتهم الحضارية ومواجهة تحديات العصر الحديث على جميع المستويات.

وقد حظيت الندوة باستضافة فضيلة الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة الأمين لمجمع الفقه الإسلامي بجدة الذي ألقى الخطاب الافتتاحي لها في الجلسة الأولى.

استعرض الشيخ ابن الخوجة المسار التاريخي لتطور البحث في مقاصد الشريعة في كنف الدراسات المنهجية لعلمي الفقه والأصول على أيدي كوكبة من العلماء والفقهاء اللامعين بدءا بالإمام أبي المعالي الجويني وتلميذه حجة الإسلام أبي حامد الغزالي في القرن الخامس الهجري، ومرورا بالعز ابن عبد السلام وابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية في القرن السابع وأوائل الثامن، فالإمام أبي إسحاق الشاطبي في القرن الثامن، ثم الإمام شاه ولي الله الدهلوي في القرن الثاني عشر، وانتهاء بالشيخين محمد الطاهر ابن عاشور وعلال الفاسي في القرن الرابع عشر. وفي هذا السياق أشاد الشيخ ابن الخوجة بالاهتمام المتزايد بدراسة المقاصد خلال العقود القليلة الماضية، الأمر الذي رأى فيه دلالة واضحة على سعي علماء الأمة ومفكريها إلى تفعيل الاجتهاد لاجتراح الحلول الناجعة للمشكلات التي يعيشها المسلمون وتطوير الاستجابات المناسبة للتحديات التي تواجه مجتمعاتهم في العصر الحديث، مؤكدا في الوقت نفسه أنه لا مجال لاجتهاد فعال بدون الانطلاق من أرضية المقاصد وفهمها فهما صحيحا.

ونظرا للعدد الكبير من البحوث التي قدمت في الندوة نكتفي فيما يأتي من هذا التقرير باستعراض عام لبعضها وإبراز أهم ما أثير فيه من قضايا فكرية ومنهجية وعلمية، دون أن يعني ذلك أي إغضاء من قيمة البحوث التي لم نستعرضها، محيلين من يرغب من القراء في الاطلاع عليها على أعمال الندوة التي صدرت مطبوعة في ثلاثة أجزاء وفي قرص مضغوط يمكن الحصول عليهما من الجهة المنظمة.

في بحثه حول تفعيل مقاصد الشريعة لمواجهة مشكلات المجتمعات المسلمة، وهو يندرج في المحور النظري المنهجي، أكد الدكتور عبد المجيد النجار (المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء) أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من البيان النظري لمعنى المقاصد وماهيتها ومداها. ولما كانت مقاصد الشريعة ذات صلة مباشرة بمسألة القيم والمعايير الخاصة بتحديد الأولويات في مجال الحاجات الإنسانية على المستويين الفردي والجماعي، نبه النجار إلى أهمية تطوير الوسائل والمناهج المناسبة لفهم سليم وشمولي

للواقع الإنساني في أبعاده الاجتماعية والنفسية والمادية، مشيرا في هذا الإطار إلى أن نسق المقاصد الذي صاغه العلماء والفقهاء السابقون ليس هو الكلمة الأخيرة وأن الأمر يحتاج إلى إعادة النظر. وفي الاتجاه نفسه دعا الدكتور جاسر عودة إلى إعادة النظر في دراسة مقاصد الشريعة من حيث منهجها وحدودها والمصطلحات المعبرة عنها. ورأى الكاتب أن اللغة التقليدية التي عبر بها عن المكونات المختلفة لنظرية المقاصد يشوبها الغموض، كما أنها لا تستجيب لمقتضيات العصر الحديث من حيث الدقة العلمية والوضوح الفكري والانضباط المنهجي. وبناء على ذلك، خلص عودة إلى ضرورة صياغة فكرة مقاصد الشريعة على نحو يستجيب لمتطلبات التطور الثقافي والاجتماعي الراهن للإنسانية.

وفي أفق فكري مقارب أثار كل من الدكتور محمد بن نصر (باريس) والأستاذ معتز الخطيب (قطر) والدكتورة ليلى رامي (الجزائر) تساؤلات نقدية عن الأسباب والدواعي الكامنة وراء الاهتمام المتزايد بمقاصد الشريعة من قبل علماء ومفكرين وكتاب ذوي تكوين علمي متباين ونزعات فكرية مختلفة. وقد رأى هؤلاء الثلاثة أن هذا الاهتمام يمكن أن يفهم على أنه تعبير عن شعور بعدم الارتياح إزاء التراث الفقهي الإسلامي، إن لم يكن نابعا من شعور بالأزمة نحو ذلك التراث بسبب النزعة القانونية الضيقة التي هيمنت عليه بصورة أساسية، كما أن ذلك الاهتمام يدل على رغبة عارمة في العثور على مقاربة شمولية لمسألة الإصلاح الاجتماعي والنهوض الحضاري في المجتمعات الإسلامية.

أما الدكاترة وائل حلاق (جامعة ماكغيل بكندا) ولؤي صافي (الجمعية الإسلامية بأمريكا الشمالية) وشرمان جاكسون (جامعة ميتشيغان بالولايات المتحدة) ونجم الدين غوكير (كلية الإلهيات بجامعة إستانبول بتركيا) فقد رأوا في الاهتمام بمقاصد الشريعة سعيا للبحث عن سبيل لمواجهة تحديات الحداثة ومتطلباتها. فبينما بدا حلاق متشككا حول ما إذا كان ما وصفه بالمقولات الفكرية لما قبل الحداثة مثل مقاصد الشريعة قادرا

على توفير الحلول المناسبة لتحديات الحداثة وخاصة في ضوء الغلبة الهائلة للسطنة الدولة الوطنية القطرية (nation-state) التي وضعت نفسها فوق كل القيم، ذهب صافي وجاكسون إلى أن مقاصد الشريعة توفر الإطار المناسب لترجمة التعاليم والقيم الإسلامية وتحقيقها في الواقع، وتمكين العقل المسلم من مواجهة تحديات الحداثة ومتطلباتها، وكذلك لإعادة صياغة مسألة حقوق الإنسان في ضوء جديد. أما غوكير فقد قرر أن الاهتمام بالمقاصد في تركيا تطلب البحث عن منهج جديد لتفسير القرآن يتجاوز المنهج التقليدي، وقد تجسد ذلك في أعمال المفكر التركي يسار نوري أوزترك.

ومن جهة أخرى، طرح الدكاترة نعمان جغيم وغالية بوهدة ومحمد الطاهر الميساوي (وثلاثتهم من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) في مداخلاتهم مسألة ما إذا كانت مقاصد الشريعة يمكن أن تتطور لتصبح علما قائما بذاته مستقلا عن أصول الفقه الذي ظهرت في كنفه ابتداء. ففي حين استعرضت بوهدة بدون ترجيح وجهات النظر المتعارضة حول الإمكان المعرفي والمنهجي لجعل مقاصد الشريعة علما مستقلا، اختار جغيم أن ينظر في ما قام به الشاطبي في "الموافقات" بوصفه عملا جديرا بالاعتبار. وبناء على ذلك رأى جغيم أنه، بعيدا عن أية مغامرة فكرية غير محسوبة، قدم الشاطبي عملا متوازنا من خلال إعادة صياغة مسائل أصول الفقه بجعل مقاصد الشريعة المحور الرئيس الذي تدور حوله تلك المسائل وتتكيف بحسبه. أما الميساوي فحاول أن يبين مسعى العالم التونسي الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور –وهو الأول في العصر الحديث الذي دعا إلى تأسيس علم جديد باسم مقاصد الشريعة– في تحقيق هذا الغرض. ولذلك نظر الباحث في الجهاز المفهومي والأدوات المنهجية التي وظفها ابن عاشور لإعادة صياغة مقاصد الشريعة بوصفها علما قائما بذاته. وفي هذا السياق أبرز الكاتب في مدخلته ملمحا مهما في البحث المقاصدي عند ابن عاشور، وهو إدراجه مفهوم الفطرة باعتباره مفهوما مركزيا يمكن بواسطته ردم الفجوة بين الدراسات الاجتماعية والفقهية.

وفي محور الإصلاح والتجديد والوحدة الإسلامية اقترح الدكتور أمين حسن عمر (المستشار لدى رئاسة الجمهورية بالسودان) ضرورة تحرير فكرة مقاصد الشريعة من التصور الفقهي الضيق لها الذي سيطر على البحث فيها في الأوساط العلمية الإسلامية. فهو يرى أن الفهم الصحيح للمقاصد الشرعية يرينا أنها في الحقيقة تعبير عن النظرة الإسلامية الكلية للوجود والإنسان ومكانته ووظيفته. وبناء على ذلك، تقدم المقاصد رؤية شاملة ومتكاملة لما يميز الوجود الاجتماعي والتاريخي للإنسان وما يمثل الحاجات الإنسانية الحقيقية ويحقق الحياة الطيبة للبشر. وأكد الدكتور عمر أن مثل هذا الفهم لحقيقة المقاصد تنبثق منه رؤية مغايرة للإصلاح الاجتماعي والتجديد الثقافي بحيث إن ما يرتبط بهما من تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية تطلب منظورا جديدا يتجاوز المنظورات المادية الوضعية السائدة.

وقريبا من أطروحة أمين حسن عمر قرر الدكتور مسفر القحطاني (جامعة الملك فهد بالسعودية) في بحثه أن مقاصد الشريعة ليست مجرد نظرية فقهية، بل إنها توفر إطارا أساسيا يمكن أن ينبعث من خلاله وعي حضاري وثقافي جديد عند المسلمين. إلا أنه لكي يتحقق مثل هذا الوعي، هناك الكثير مما ينبغي فعله على صعيد نشر المعرفة بالمقاصد وتعميقها. وهذا يقتضي -في رأي القحطاني- وضع برامج علمية ومساقات دراسة علمية في كل مستويات النظام التعليمي، كما يتطلب استخدام وسائل أكثر فعالية ونفاذا لتعميم الثقافة المقاصدية إلى كل طبقات المجتمع.

وغير بعيد من أطروحة القحطاني جاء بحث الدكتور عمر بن صالح بن عمر (جامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة) عن أثر الثقافة المقاصدية في التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات والعقائد المخالفة. فهذه الثقافة في نظره قادرة بذاتها على إشاعة القيم الإنسانية العالمية وتزكية التفاهم المتبادل، الأمر الذي من شأنه أن يوطد سبل التقدير والاحترام بين المتغايرين. ومن ثم فالثقافة المؤسسة على المقاصد هي في الحقيقة تعبير عن عالمية الإسلام وتجسيد لقيمه بوصفه

منهج حياة يستوعب الاختلاف والتنوع بين البشر.

وفي محور الاقتصاد والمال، تناول الدكتور منذر قحف في بحثه لوازم مقاصد الشريعة ومقتضياتها في تحريم الربا بالنسبة للأعمال والأنشطة المالية الإسلامية في العصر الحديث. وفي رأيه أن التمويل الربوي في حقيقته أمر شخصي، إذ إنه يعتمد بصورة حصرية على عدالة المدين والضمانات التي يقدمها. ولذلك فإن مثل هذا التمويل لا غائية تحكمه؛ لأنه منفصل عن الغايات والأهداف التي تستخدم الموارد المالية لتحقيقها. وهذا الانفصال ينجم عنه أن التمويل الشخصي يمكن أن يخضع لأي نوع من الاستخدام بقطع النظر عن أية قيم خلقية. ويعتقد الدكتور قحف أنه بسبب هذه الاعتبارات الأساسية وغيرها مما يتصل بها جرى تحريم الربا في الإسلام والأديان التوحيدية. ولما كان الربا زيادة بمقتضى العقد على أصل القرض أو الدين ناظرة إلى عنصر الزمن، فإن العقود والمعاملات السائدة في المعاملات المالية المعاصرة لا تخرج في حقيقتها – كما يرى الباحث – عن معنى الربا. وعلى ذلك فإن المالية الإسلامية المعاصرة عليها لكي تخرج عن ربقة الممارسات الربوية، أن تعمل على مستويين أساسيين هما: الأول تطوير بدائل حقيقية أصيلة للعقود المالية الربوية تستوعب صور العقود التقليدية في الفقه الإسلامي وتضيف إليها صورا جديدة، والثاني أن تكون المنتجات المالية الإسلامية محكومة بمعيارين رئيسين: أن تكون عادلة وخلقية من جهة، وأن تكون واقعية وناجعة من جهة ثانية. وفي السياق نفسه انتقد الدكتور عبد العظيم أبو زيد (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) الرأي الذي أخذ به عدد من المفكرين المسلمين في العصر الحديث للالتفاف على تحريم الربا. فقد استند أولئك المفكرون في موقفهم على حجتين أساسيتين: تتمثل الحجة الأولى في أنه إذا كانت المعاملات المالية المبنية على الفائدة (interest) تتضمن استغلالا لأحد طرفي العقد للطرف الآخر، فإن ذلك غير جائز ويجعل المعاملة باطلة. أما إذا لم يكن هناك استغلال فلا وجه لإبطال العقد وتحريم المعاملة. أما الحجة الثانية فهي بما أن الإسلام

يهدف إلى تحقيق المصلحة والمنفعة للناس، فإن المعاملات المالية القائمة على الفائدة إذا كانت خادمة لذلك الهدف لا ضير فيها. وهاتان الحجتان باطلتان فيما يرى الباحث لأنهما ناشئتان عن سوء فهم للعلة الحقيقية في تحريم الربا، وعن تجاهل للشروط والضوابط الحاكمة لمفهوم المصلحة في الشرع الإسلامي.

أما الدكاترة وائل عربيات (الجامعة الأردنية) وإبراهيم نجاشي (الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) وأسمادي بن محمد نعيم (جامعة الشمال بماليزيا) فقد انصب اهتمامهم على النظر فيما يمكن أن توفره مقاصد الشريعة من إطار مناسب لتطوير صور المعاملات المالية الإسلامية ومنتجاتها. تكلم عربيات في بحثه على أهمية مقاصد الشريعة بالنسبة لتخصيص الموارد المالية وتقويم المشروعات الاستثمارية وتحديد أولوياتها. أما نجاشي فتناول في بحثه مسألة مشروعية التصكيك الذي ظهر أولا في الولايات المتحدة الأمريكية ثم شاع استخدامه في المعاملات المالية على مستوى العالم بما في ذلك المؤسسات المالية الإسلامية التي جرت على العمل به. وبعد استعراض أهم صور التصكيك ومناقشة ما يتعلق بها من إجراءات إدارية وقانونية وجوانب فنية، خلص الباحث إلى النتيجة الآتية: لما كان التصكيك يقوم في الواقع على أصول حقيقية (assets) موجودة في الحاضر أو ستوجد في المستقبل، فإنه لا يتعارض مع مقاصد الشريعة في المعاملات المالية التي قوامها تحقيق المنفعة للمتعاملين. أما نعيم فقد قام بتحليل المعايير والضوابط الخاصة بالسندات والأسهم المالية التي وضعتها لجنة رقابة الأسهم والسندات في ماليزيا (SCM)، ونظر فيما إذا كانت تلك الضوابط والمعايير قد روعي فيها اعتبار مقاصد الشريعة عامة ومقاصدها في المعاملات المالية خاصة.

وفي إطار المحور ذاته جاءت بحوث كل من الدكاترة محمد نبيل شكري (معهد المصرفية والمالية الإسلامية بماليزيا) ومصطفى محمد عمر (كلية الاقتصاد بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) ومحمد أكرم لال دين (قسم الفقه وأصول الفقه بالجامعة نفسها). حاول شكري، انطلاقا من مفهوم حفظ المال باعتباره واحدا من المقاصد

الضرورية للشريعة، أن ينظر نظرة تقويمية في الإجراءات والصور التي يتم بها تكوين الأسهم العادية واستثمارها في السوق المالية بماليزيا. وفي هذا الصدد نبه إلى أهمية إدراك متطلبات الواقع واحتياجات المجتمع المسلم في خضم الممارسات السائدة في عالم المال والاستثمار. وبناء على ذلك اقترح أنه في الوقت الذي يجب أن تكون المعايير والضوابط الصادرة عن اللجنة المذكورة مؤسسة على رعاية مقصد حفظ المال، إلا أن تلك المعايير ينبغي أن تستهدي كذلك بقواعد ومفاهيم فقهية كالإصلاح التدريجي والرخصة، وذلك لكي يكفل لتلك المعايير قدر من المرونة والتوازن يمكن صيغ المعاملات المالية الإسلامية من التكيف مع الأوضاع والتحديات التي تواجهها من قبل الأسواق المالية التقليدية. ونادى مصطفى عمر بضرورة اعتماد مقاصد الشريعة في وضع معايير وقواعد واضحة لقياس وتقييم أداء البنوك الإسلامية ضمانا لسيرها وفق مبادئ الإسلام وقيمه. أما لال دين فتناول مسألة العقود المالية والمعاملات المصرفية الإسلامية واقترح جملة من الضوابط لجعلها متماشية مع مقاصد الشريعة.

وفي بحثها عن الذرائع وعلاقتها بالمعاملات المالية المعاصرة، رأت الدكتورة أختر زيتي بنت عبد العزيز (قسم الفقه وأصول الفقه بالجامعة الإسلامية العالمية) ضرورة إعادة صياغة فكرة الذرائع في صورة نظرية متكاملة لا تقتصر على الجانب الوقائي للذرائع من حيث منع ما يمكن أن يؤدي إلى محظور، وإنما تشمل كذلك الجانب الإيجابي فتحا وتشجيعا لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مصلحة أو منفعة دون إخلال بقواعد الشريعة أو افتيات على مقاصدها. ولبيان جدوى مثل هذا النظر إلى الذرائع من جانبيها، سعت الباحثة إلى تطبيق اقتراحها في مجال التأمين من خلال مناقشة عدد من المسائل النظرية والعملية والفنية التي يثيرها البديل الإسلامي القائم على مفهوم التكافل.

وفي باب توجيه العلوم الاجتماعية انطلاقا من قاعدة المقاصد الشرعية، كتب الدكتور حزيزان بن محمد نون (الأستاذ بقسم الاجتماع وعميد كلية معارف الوحي

والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) في أوجه علاقة التفاعل الممكن بين مقاصد الشريعة والنظرية في علم الاجتماع. فإذا كان غرض النظرية الاجتماعية هو في الأساس السعي لفهم المجتمع وتفسير طواهره، وإذا كانت المقاصد تحدد ما ينبغي أن يكون عليه الأمر في حياة الإنسان الاجتماعية، فإن ذلك يعني -في رأي الباحث- وجود علاقة جدلية ضرورية بينهما، بحيث يتم الربط بين الحاصل واقعا والواجب حقا.

أما الجيلاني بن توهامي مفتاح فكان بحثه عن ابن خلدون لبيان أن نظريته في العمران البشري والاجتماع الإنساني قد جاءت في منهجها ومصطلحاتها تعبيرا عن محاولة منه لتوظيف المقاصد في دراسة الظواهر الاجتماعية والتاريخية.

وفي باب الفقه الجنائي أسهم كل من الدكتور حسن الهنداوي والدكتور محمد أمان الله (وكلاهما من قسم الفقه وأصول الفقه) والدكتور إبراهيم محمد زين (قسم أصول الدين ومقارنة الأديان بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا). فبينما حاول الهنداوي بيان المقاصد والغايات الأساسية للنظام العقابي الإسلامي، حاول زين أن يخضع تجربة في السودان تقنين أحكام العقوبات في الفقه الإسلامي للتحليل والتقييم في ضوء مقاصد الشريعة. أما أمان الله فحاول أن يبين كيف تسعى الشريعة لتحقيق مقاصدها في الخلق من خلال تشريع حكم القصاص وبدائله المختلفة.

وفي مجال الأسرة جاءت إسهامات كل من الدكتور سيد إسكندر شاه والدكتورة ميء ووء محمود والدكتور صوفي بن مان (وكلهم من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) وعبد الكريم علي (من جامعة ملايا بماليزيا). نظر شاه في مدى حرص المشرع في الدول القطرية في العالم الإسلامي على مراعاة مقاصد الشريعة والاحتياط لتحقيقها عند وضع قوانين الأسرة المأخوذة من الفقه الإسلامي. ولاحظ الباحث أن عينيات القوانين التي درسها لعدد من البلدان الإسلامية لا يظهر منها اهتمام واضح وحرص أكيد بشأن مقاصد الشريعة. أما علي فكان بحثه مركزا على قانون الهبة المعمول به في ماليزيا، محاولا بيان ما يتضمنه من جوانب إيجابية ومنبها على ما ينطوي

عليه من جوانب سلبية وخاصة فيما يتعلق بالمساس بحقوق الورثة. أما ووء ومان فحاولا النظر في ظاهرة تأخر الزواج بين الشبان والشابات في ماليزيا، واستقصاء أسبابها التي تعود إلى جذور أسرية واجتماعية واقتصادية.

ولقد حظي موضوع السياسة الشرعية مفهوما وتطبيقا باهتمام كل من الدكتورة أم نائل بركاني (جامعة باتنة بالجزائر) والدكتور خالد الحصين (جامعة الملك فهد بالسعودية) والدكتورة نور نعيمة من ماليزيا. وقد اتفق هؤلاء جميعا على أن السياسة الشرعية تنظيرا وممارسة ينبغي أن تخضع لمقاصد الشريعة وكلياتها، سواء من حيث تأصيلها أو من حيث ضوابط العمل بها، ولكي يتحقق ما هو منوط بها من تحقيق المصالح أو درء المفاسد العامة، وأنها بالتالي لا تعني تخويل صلاحية مطلقة للحكام يقررون ما يشاؤون أو يضعون من السياسات ما يشتهون.

وقد حظيت قضايا العلوم والتقنية وتطبيقاتها بنظر كل من الدكتورة إيمان سندرة بوزنيتة (قسم الفقه وأصول الفقه بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) والدكتور مأمون شويدح (جامعة غزة بفلسطين) والدكتورة نزيتة عمر (الكلية الجامعية للعلوم التقنية بولاية ترنغانو بماليزيا). فناقشت بوزنيتة كفاية نظرية المقاصد وحدود صلاحيتها لتوفير معايير دقيقة للحكم على المسائل الخلقية والفكرية التي تثيرها تطبيقات العلوم الطبيعية الحديثة، كما هو الشأن في مجال الهندسة الوراثية. وفي حين أكد شويدح ضرورة الانطلاق من مقاصد الشريعة في تقييم مسار التقدم والتطور في العلوم الطبيعية وتطبيقاتها المختلفة، اهتمت نزيتة عمر بمناقشة بعض الإشكالات الخلقية التي تثيرها طائفة من الممارسات الطبية المعاصرة.

ولم تغب البيئة وقضاياها عن اهتمامات بعض المشاركين في الندوة، حيث كتب فيها كل من الشيخ محمد رضوان جالنت (من جنوب إفريقيا) والدكتورة فريدة زوزو (من الجزائر) والدكتور محمد حامد الفقي. وقد كانت الفكرة الأساسية المشتركة في بحوثهم هي أن اهتمام الإسلام بالبيئة وشؤونها إنما هو جزء لا يتجزأ من الرؤية

الإسلامية الكلية للطبيعة بوصفها من خلق الله المسخر لمصلحة الإنسان لكي يقوم بمهمة الخلافة في الأرض.

توصيات الندوة

بعد مداولات فكرية جادة ونقاشات علمية رصينة امتدت لثلاثة أيام، واستغرقت ثمان وعشرين جلسة قدم فيها أكثر من تسعين بحثا في موضوعات متنوعة تتناول جوانب مختلفة لمقاصد الشريعة، استطاع المشاركون في الندوة العالمية حول مقاصد الشريعة التوصل إلى صياغة التوصيات الآتية مع الدعوة إلى العمل بمقتضاها من كل الجهات المعنية:

1. انطلاقا من الكليات المقاصدية الضرورية والقيم الإنسانية الأساسية، فإن المشاركين قد أجمعوا على المطالبة بالوقف الفوري للاعتداء الصهيوني على الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما يعبرون عن دعمهم القوي لكل أشكال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال والعدوان، ويطالبون برد الحقوق المغتصبة إلى أصحابها.
2. الدعوة إلى إنشاء نشرة دورية لمتابعة الدراسات والبحوث المستجدة في مجال المقاصد.
3. الدعوة إلى إنشاء موسوعة مقاصدية تتناول جميع جوانب المقاصد تاريخا، وأعلاما، ومفاهيم، ونظريات، وتطبيقا.
4. الدعوة إلى إنشاء قاعدة بيانات (بيبليوغرافيا) في ما كتب في المقاصد سواء في شكل تآليف مستقلة أو كجزء من دراسات أخرى.
5. الدعوة إلى إنشاء مجلة متخصصة في دراسات المقاصد.
6. دعوة كليات الشريعة والقانون وأقسام الدراسات الإسلامية في الجامعات المختلفة إلى إدراج مقرر عن مقاصد الشريعة في خططها الدراسية.

7. الدعوة إلى جعل جعل المقاصد متطلبا جامعيا في جامعات العالم الإسلامي.
8. تطوير السبل الكفيلة بتيسير الاستفادة من بحث مقاصد الشريعة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.
9. دعوة القنوات والمحطات الفضائية للعناية بموضوع المقاصد في برامجها الفكرية والثقافية.
10. دعم البحث في مقاصد الشريعة بما يؤدي إلى إثرائها وتطويرها في إطار أسس الشريعة وثوابتها.
11. الدعوة إلى إنشاء مركز لدراسات المقاصد في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا يكون متعدد التخصصات.
12. الدعوة إلى أن تكون الندوة العالمية عن المقاصد منتظمة بصورة دورية.
13. نشر البحوث المقدمة في الندوة بعد مراجعتها وتطويرها من قبل أصحابها وتحريرها تحريرا علميا في صورة كتاب أو مقالات في مجلات علمية محكمة.
14. إنشاء جائزة دولية للدراسات المتميزة في مجال المقاصد.
15. التعاون والتنسيق إداريا وعلميا بين المؤسسات والكليات والأقسام والمراكز التي تعنى بالمقاصد.
16. تشجيع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الإسلامية على الاستهداء بمقاصد الشريعة في تحديد أهدافها ووضع سياساتها وبرامجها بالاستعانة بأهل العلم والخبرة.
17. التكوين الفوري للجنة خاصة لمتابعة وتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، يكون مقرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.